S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/11
6 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نسخة من بيان أدلى به أتو سيوم مسفين وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في جلسة إحاطة نظمت لأعضاء السلك الدبلوماسي في أديس أبابا بشأن العدوان الذي شنته إريتريا ورفضها لاقتراح السلام المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوري محمد
السفير
الممثل الدائم

070199 070199 99-00268

المرفق

بيان أدلى به أتو سيوم مسفين وزير خارجية إثيوبيا في جلسة إحاطة نظمت من أجل أعضاء السلك الدبلوماسي في أديس أبابا بشأن العدوان الذي شنته أريتريا ورفضها لاقتراح السلام المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية

لقد مضت حاليا ثمانية أشهر تقريبا منذ اعتداء اريتريا على إثيوبيا ومنذ احتلال اريتريا بالقوة أراضي إثيوبية.

ويمكن القول بأن إريتريا قد ارتكبت نوعين من الجرائم. وتتصل الجريمة الأولى بغزو واحتلال غير متوقعين على الإطلاق لأرضنا في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ والأعمال الوحشية المختلفة التي ارتكبتها إريتريا والتي تتراوح ما بين قصف جوي عشوائي للمدنيين واقتلاع مئات الآلاف من مواطنينا من الأراضي الإثيوبية المحتلة.

وتنطوي الجريمة الثانية التي ارتكبتها السلطات الإريترية على ما تبديه من ازدراء لجهود صنع السلام وللمحاولات المبذولة لمساعدة الطرفين على تجنب الحرب وتحقيق السلام. ولا تعد هذه الجريمة الأخيرة أقل خطورة أو أقل وحشية لأن السلطات الإريترية بقيامها بصفة أساسية بسد جميع سبل إقامة السلام تبدو كأنها قررت أن تفرض حربا غير مرغوبة على شعب إثيوبيا، الذي كان يأمل حتى سبعة أشهر مضت في أن يضع وراء ظهره تاريخ الحرب الذي عاشه البلد، وأن تكون هذه السنوات تعويضا عما فاته.

وتواصل السلطات الإريترية ارتكاب هذين النوعين من الجرائم. فالسلطات الإريترية بمواصلتها احتلال أراضي إثيوبيا وباستمرارها في انتهاك سيادة إثيوبيا تكون قد قررت مواصلة ارتكاب جريمة ضد شعبنا. ومن ناحية أخرى، تواصل السلطات الإريترية رفضها لفرص إقامة السلام على النحو الذي يمكن أن يتضح بجلاء شديد من ردها على أحدث اقتراحات إقامة السلام المقدمة من منظمة الوحدة الأفريقية، وهو رد يخلو من أي جدية وقد أعد كمناورة محسوبة من مناورات العلاقات العامة تهدف إلى التشويش وتغليف رفض إريتريا لاقتراح السلام بالغموض بقدر الإمكان. وكون أن السلطات الإريترية تواصل بذلك ارتكاب جريمة عن طريق قتل جميع فرص إقامة السلام يعد حقيقة واضحة تماما ويصعب ألا يفطن إلى مغزاها أي من المراقبين الذين يتحلون بالموضوعية.

ونحن نمر الآن بنقطة تحول حرجة للغاية في هذه الأزمة التي فرضتها علينا السلطات في إريتريا. ومن الواضح ان الجهد الدبلوماسي قد تعرض للإحباط بسبب العناد والتصلب الاريتري. وهي ليست المرة الأولى.

ومن المهم ألا يغيب عن أذهاننا أن إريتريا كانت ثابتة على الدوام طوال هذه الأزمة على شيء واحد، هو رفض جميع مقترحات السلام ومحاولة تحطيم جهود السلام إما عن طريق التشكيك في ممارسات تيسير عملية صنع السلام ككل أو عن طريق محاولات تلويث مصداقية الأفراد المشتركين في عملية صنع السلام.

وكان أول اقتراح ترفضه إريتريا، كما هو معلوم تماما حاليا، هو الاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية ورواندا. وبعد أن قالت إريتريا "لا" لنتائج عملية التيسير التي قامت بها الولايات المتحدة ورواندا، التي كانت إريتريا قد قبلت في الأصل مساعيهما الحميدة عن طيب خاطر، أشارت بوضوح إلى أنها تفضل أن تضطلع منظمة الوحدة الأفريقية بدور صنع السلام. ولكن عندما اعتمد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في واغادوغو قرارا في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ يناشد الطرفين قبول الاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة ورواندا، قالت إريتريا "لا" مرة ثانية، وأصرت على أنها ليست مستعدة إلا إلى قبول عملية جديدة تبدأها منظمة الوحدة الأفريقية، ويتزعمها الوفد الرفيع المستوى الذي يضم رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية الذي كان قد شكل أساسا لتأمين ومتابعة تنفيذ قرار مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه.

وفي الواقع فقد بلغت إريتريا مرامها، وتعين على الفريق الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يبدأ عمله من البداية، الأمر الذي انطوى على تشكيل لجان على مستوى السفراء والوزراء للنظر في أصل الأزمة وما اذا كان قد وقع عدوان. وكان من الضروري القيام بذلك لأن السلطات الإريترية كانت تكذب بلا خجل معلنة أن الأراضي الإثيوبية المحتلة هي أراضي إريترية، كانت خاضعة على الدوام لإدارة إريتريا.

وكنا نعرف ما سيسفر عنه التحقيق الذي تجريه منظمة الوحدة الأفريقية من نتائج، كما كانت تعلم ذلك السلطات الإريترية أيضا. وهذا هو السبب في أن السلطات الإريترية رغبت في وقف لجنة السفراء من إجراء تحقيق بشأن الجهة التي كانت تتولى إدارة بادمي قبل غزو القوات الإريترية للمكان في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨. لكن منظمة الوحدة الأفريقية تمسكت بموقفها رغم إصرار إريتريا على ضرورة تغيير اختصاصات لجنة السفراء. ويمكن الاطلاع في التقرير الذي قدمه الوفد الرفيع المستوى إلى مؤتمر قمة الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية على سرد واضح لما حدث.

وكانت النتائج التي توصلت إليها لجنة السفراء واضحة لا لبس فيها. فقد أثبتت وقوع عدوان اريتري بلا أي ظلال من الشك. وشكل هذا أساس الاتصالات التي أجراها الوفد الرفيع المستوى المشكل على المستوى الوزاري مع الطرفين في ١ و ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ في واغادوغو.

وهكذا وبعد عمل مجهد وشامل على مستويات مختلفة قدم في النهاية الفريق الرفيع المستوى المشكل على مستوى الرؤساء إلى الطرفين في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ خطة السلام التي أعدتها منظمة الوحدة الأفريقية.

وقامت إثيوبيا التي كان رئيس الوزراء يرأس وفدها بقبول الاقتراح على الفور، بشرط الاستشارة. وقامت في المكان ذاته، وبعد أن تلقت الإيضاح الذي طلبته، بإبلاغ موافقتها الرسمية والمحددة على الاقتراح إلى رئيس الوفد الرفيع المستوى بعد ثلاثة أيام.

ومن ناحية أخرى، فإن إريتريا لم تعترف حتى بأن هناك اقتراح سلام مطروح من جانب منظمة الوحدة الأفريقية. واستمرت في الإشارة إلى اقتراح السلام المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية بوصفه "نقاط المناقشة" حتى انعقد مؤتمر قمة الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية لحل النزاع في ١٧ و١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، الذي كان من المتوقع أن يقدم الوفد الرفيع المستوى تقريرا إليه.

وإنني اتفادى متعمدا الكلام عن المحاولة التي قامت بها إريتريا لتدمير عمل ومصداقية الوفد الرفيع المستوى وأعضائه مثلما حاولت أن تقوم من قبل بتلويث مصداقية الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

ومع ذلك فمن المهم للغاية التكلم عن ما حاولت السلطات الإريترية أن تقوم به قبل انعقاد مؤتمر قمة الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية مباشرة، وفي مؤتمر القمة ذاته، وما تقوم به منذ ذلك الحين. وفي هذا الصدد، ليس ثمة ما يوضح افتقار السلطات الإريترية إلى الجدية بشأن جهود السلام التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وما تكنه من ازدراء للمنظمة أكثر من مجموعة الاستفسارات التي قدمتها بطريقة استاذ يخاطب طلابه في المدرسة، إلى منظمة الوحدة الأفريقية في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ مؤكدة أن استجابتها لاقتراح السلام لا يمكن أن تستند إلا إلى ما تتلقاه من توضيح من منظمة الوحدة الأفريقية على الاستفسارات التي طرحتها البالغ عددها ٣٢ استفسارا، والتي يُعد معظمها شاذا وغريبا بوضوح.

ثم جاءت الرسالة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ التي بعث بها الرئيس الإريتري إلى رئيس الوفد الرفيع المستوى والتي كرر القائد الإريتري مضمونها بعد يومين في البيان الذي أدلى به أمام قمة الجهاز المركزي. وكانت الرسالة الأساسية في الحالتين هي مطالبة منظمة الوحدة الأفريقية بتعديل مقترحاتها الأساسية المطروحة من جانب المنظمة التي تدعو إريتريا إلى الانسحاب من الأراضي الإثيوبية المحتلة وإلى استعادة الوضع القائم من قبل. وحسب المتوقع، رفض مؤتمر القمة الطلب الإريتري بإجراء التعديلات، التي تصل في الواقع إلى مستوى اقتراح مضاد، ووافق مؤتمر القمة على اقتراح السلام المقدم من الوفد الرفيع المستوى. ودعا أيضا إلى التنفيذ السريع للخطة. ووضع نهاية للقصة.

إن هذا هو وضعنا فيما يتعلق بمحاولة منظمة الوحدة الأفريقية إقامة سلام بين إثيوبيا وإريتريا. لقد طرحت منظمة الوحدة الأفريقية اقتراحها ودعت إلى تنفيذه بسرعة. وقبلت إثيوبيا الاقتراح. ولا تزال

إريتريا تتكلم عن إدخال تعديلات موجهة إلى المسائل الأساسية التي تنطوي على انسحابها من أراضي إثيوبيا وعودة الإدارة الإثيوبية، كما تكلمت من قبل عن "نقاط المناقشة".

وهذه هي الحالة السائدة في الوقت الحالي فيما يتصل بميول إريتريا المتعلقة بالسلام. وليس بعيدا عن الحقيقة على أي حال القول بأنه قد سمح لإريتريا بأن تفلت من تحمل تبعة أعمالها وأن تقوم علانية وبنجاح بقتل جميع الفرص الدبلوماسية لحل الأزمة سلميا، وهي أزمة افتعلت وفرضت على إثيوبيا. فهل سيسمح المجتمع الدولي للسلطات الإريترية بأن تواصل حرمان شعبنا وشعبها من السلام وأن تستهزئ أيضا بجميع جهود السلام؟

لقد وفينا كحكومة بوعودنا لشعبنا وللمجتمع الدولي. لقد قلنا في بداية الأزمة أننا سنستنفذ جميع فرص حل الأزمة سلميا. وسنعطي أولوية أولى لهذه الطريقة في حل المشكلة. وقد قمنا بذلك بأمانة وتحلينا بالنوايا الحسنة اللازمة.

ولكن يجب الآن أن يكون من الواضح لأي مراقب موضوعي أن إثيوبيا ليس لديها شريك يشاركها في صنع السلام في هذه الأزمة. وفي ظل هذه الظروف، يكاد يكون من المستحيل توقع المزيد من إثيوبيا. فالكرة موجودة في الملعب الإرتيري بشكل قاطع.

ومن الواضح، أنه قد يتعين على الآخرين أن يسألوا أنفسهم إذا ما كانوا قد بذلوا ما يكفي لإقامة السلام ووضع الضغط اللازم على إريتريا وهي الطرف المعتدي والمتصلب بوضوح والطرف غير المستعد لإعطاء فرصة للسلام.

والقول بأن السلطات الإريترية محصنة ضد الضغوط هو قول غير مقنع. فما تحتاج إليه هذه السلطات هو التكلم إليها بلغة تفهمها. فربما تصغي، بل وإنها ستصغي، إذا وردت إشارات واضحة، في جملة أمور، إلى أن جيوبها ستتأثر أيضا. وتتمثل الخطوة الأولى في الاعتراف بأن معاملة إريتريا بقفاز من حرير والإحجام عن تسمية الأسماء بأسمائها لم ينجح ولم يؤد إلا إلى تشجيع السلطات الإريترية على الاسترسال في تحديها وتصلبها وفظاظتها تجاه الأفراد والمؤسسات وتجاه كل من له صلة بجهود إقامة السلام في هذه الأزمة.

ونذكر جميعنا في هذا الصدد الأقوال والتأكيدات التي ترددت في بداية هذه الأزمة. فقد قيل إننا يجب أن نمارس أقصى درجات ضبط النفس. وترددت تأكيدات بأنه ينبغي إتاحة الفرصة لمنظمة الوحدة الأفريقية لجعل الحرب أمرا غير ضروري لعكس العدوان. لقد تلقينا وعودا نحن ومنظمة الوحدة الأفريقية بأنه ما أن تتبنى منظمة الوحدة الأفريقية موقفا وتطرح مقترحات للسلام، فسيقف الجميع وراء المنظمة بإصرار، وأنه سيتم إبلاغ المعتدي، أيا كان، بوضوح بأن العدوان لا يمكن أن يكون، ولن يكون، مثمرا. ويعد عدم القيام بذلك بعد وقت طويل من إعلان منظمة الوحدة الأفريقية بعبارات واضحة من هو المعتدي وبعد

تقديمها مقترحاتها للسلام مدعاة لخيبة الأمل والدهشة في الحقيقة. ويوضح هذا إلى حد ما في الواقع سبب تحدي إريتريا لجميع جهود السلام وتحديها الآن لمنظمة الوحدة الأفريقية. وتبعا لذلك، فإن الشيء الوحيد الذي سيقرر إذا ما كان هناك أمل في التوصل إلى حل سلمي للأزمة هو مدى الضغط الذي يرغب في ممارسته القادرون على ممارسة ضغط فعال وذي مغزى على إريتريا. وإلا، فيمكن اعتبار جهود السلام جهودا ميتة في الواقع. ولذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي، تلبية منه لالتزاماته إزاء القانون الدولي واحتراما منه لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذا منه للوعود المبذولة، أن يمارس ما يمكنه من ضغط ذي مغزى وفعال على إريتريا لكي تنجح منظمة الوحدة الأفريقية في جهودها وتتاح الفرصة للدبلوماسية.

وهذا هو السبب في أنني قلت من قبل إننا نمر حاليا بمرحلة حرجة في هذا الشهر السابع من الأزمة التي نتجت عن العدوان الإريتري. وتتطلع إثيوبيا إلى استجابة المجتمع الدولي، التي ينبغي ألا نتوهم أنه سيكون هناك استجابة إيجابية من إريتريا بدونها.

- - - - -